تعليق على كتاب

«المعجم الوافي في النحو العربي»

للدكتور جميل علوش

يلاحظ المهتم بالحركة الثقافية في الاردن إقبالاً على التأليف في الموضوعات اللغوية وبخاصة قواعد الصرف والنحو. ويلاحظ كذلك أنَّ هذه المؤلفات تجعل هدفها خدمة الطالب الذي يجد صعوبة في فهم تلك القواعد وتَمثُّلها. بل نستطيع أن نقول إن الاقبال على التأليف في هذا الموضوع ناجم في أساسه من احساس عميق بأزمة حادة في دراسة النحو وتدريسه، فهي إذن مؤلفات مدرسية تخدم الطالب في مختلف مراحله ومستوياته الدراسية.

بيدَ أنَّ ممّا يؤخذ على هذا الاتجاه في التأليف والتصنيف النحوي المدرسي أنّه يحتاج الى كثيرٍ من التأني وإطالة النظر في جمع هذه القواعد وتصنيفها والحرص على اثباتها متقنة صحيحة لا يشوبها شيء من شوائب الخطأ وسوء التقدير وضعف التخريج وسطحية التحليل والتعليل. فلا شكَّ في أنّ الإقدام على التأليف في قواعد العربية ليس عملاً يسيراً ولا مهمة سهلة.

وكنت قد اطلعت قبلَ مدة على كتاب جديد في هذا الموضوع صادر عن دائـرة الثقـافـة والفنون هو كتاب «المعجم الوافي في النحو العربي» لصاحبيه الدكتور علي توفيق الحمد والاستاذ يوسف جميل الزعبي. وممّا يؤخذ على هذا الكتاب أنّ المؤلفيْن ـ على الرغم من الجهد الكبير الذي بذلاه في تأليفـه ـ حشـدا فيه كل صحيح وخـاطىء من الاحكـام والآراء ووجهات النظر، فجاء يشكو النقص وعدم الدقة والبعد عن الاصابة ومجافاة المنطق النحوي.

والأمر المهمّ الذي يغفل عنه الكثيرون ممّن يقدمون على مثل هذه المهمات هو أنّ التأليف في النحو وقواعد العربية ليس جمعاً واختياراً ممّا كتب الآخـرون، بل هو بحـاجة الى السيطرة على الملكـة النحوية التي تحدّث عنها ابن خلدون، والتحلّي بتفكير نحوي سليم، يقوم على العناصر التالية:

١ ـ التزام موقف شامل متكامل في علم النحو.

٢ ـ القدرة على نخل آراء النحاة وتمييز صحيحها من فاسدها.

٣ ـ وجوب الاعتماد في التأليف على نظرية واضحة شاملة.

فليس التأليف في النحو إذن ضرباً من الاختيار والجمع والتكديس، لا يقوم على أساس من الفكر الواضح والنظر السَّليم، إذ إنَّ مصادر النحو ومؤلفات النحاة تحتوي على كل غثٍّ وسمين من الآراء ولا بدَّ لنا عند الإقدام على التأليف أن نستخلص منها ما نعتقد أنّه صحيح أو ما نستطيع بمنطقنا النحوي أن نجعله كذلك.

من هذا الأساس انطلقت في نقدي لهذا الكتاب راجياً أن أوضح أنني

أبعد ما أكون عن الرغبة في إثارة الخلافات وتأريث الخصومات وشنّ الغارات واختلاق الأخطاء والمزالق لفتح أبواب المناظرات الطويلة والمحاورات العقيمة. فلم أقصد الى اكثر من عرض وجهات نظر أتيقَّنُ أنها صحيحة بحكم خبرتي الطويلة في هذا الميدان. فإنني من الذين لا يقبلون أن يكون دورهم محصوراً في قراءة كتب النحو وقبول كل ما يرد فيها، بل من الذين يعرضون ما تقعُ عليه أعينهم منها على ملكة سليمة وحاسّة دقيقة، ينخلون بها مختلف الآراء ويغربلون متباين النظرات، ويحرصون على أن يظفروا بكل صالح وصحيح منها. أمّا من يظنَّ كل ما ورد في كتب النحو صحيحاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو أقصَرُ من أن يتصدّى لهذه المهمة ويضطلع بعبء هذه التبعة.

بهذا المقياس تطرقت الى نقد هذا المعجم النحوي الشامل. وعلى هذا الأساس سُقت ما سُقت من مأخذ وملاحظات عليه. وإني لأرجو أن أحقق بهذا النقد ما أتوخّاه لقرائه من الطلبة والدارسين من عميم النفع وجليل الفائدة.

هذا وقد قسمت تعليقي الى ثلاثة أقسام:

الأول ـ يتناول الأخطاء في اسلوب المؤلف.

الثاني ـ يتناول ضبط الشواهد وتصحيحها.

الثالث ـ يتناول أخطاء موضوعية في النحو والإعراب.

فمن أخطاء القسم الأول التي تتعلق بسلامة اسلوب المؤلف ما يلي:

ورد (ص٩) قوله: وقد توافر على خدمة هذه اللغة. والصحيح أن يقول قد توفّر لا توافر. ويبدو أنّ المؤلف قد خلط بين صيغتين هما:

توفر على الشيء أي صرف همته إليه كما ورد في المصباح المنير ورعى حرماته كما ورد في لسان العرب.

توفر الشيء بمعنى كَثُر. وقد زعم بعضهم أنّ هذا الاستعمال غير وارد في كتب اللغة فأشاروا باستعمال توافر. ومع الاقرار بصحة هذا الاستعمال وسلامته، نود أن ننبه الى انّ استعمال توفر بمعنى كَثُرَ هو أيضاً صحيح. قال صاحب المصباح المنير: وفّرته بالتثقيل مبالغة. وقال أيضاً: وفّرت له طعامه توفيرا اذا اتممته ولم تنقصه. وهذا يعني أن صيغة (فعّل) واردة من فِعْلِ (وَفَر) الثلاثي. واذا كانت صيغة (فعّل) بالتشديد موجودة فهذا يعني أن صيغة (تفعّل) من هذا الجذر (وَفَر) واردة وموجودة لأنها صيغة قياسية. وقد دعا الى قياسية هذه الصيغة من (فعّل) معظم من كتبوا في الأخطاء الشائعة. ونستخلص ممّا سبق أنّ المؤلف أراد أن يلتزم رأي من منع استعمال (توفّر) بمعنى كثر فاستعمل (توافر) وفاته أن التنبيه يدور حول (توفّر) بمعنى كثر لا توفّر على الشيء بمعنى صرف همته إليه.

ورد (ص٩) قوله: ومع إدراكنا أنّ اعراب الكلمة... إلّا أنّ العوامل ثابتة في عملها. وإقحام (إلّا) هنا لا مسوّغ له. فكان عليه أن يعيد صياغة الجملة بصورة مقبولة.

ورد (ص٩) قوله: كاستفهام مرة، ونفي أخرى... والصحيح أن يقول كالاستفهام مرة والنفي أخرى, لأنَّ الاستفهام والنفي من الموضوعات المعروفة المشهورة في اللغة والنحو فلا مسوّغ لأن يجيء بهما نكرتين.

ورد (ص١٠) قوله: فقد تمرُّ بالمرء كلمة يحتار في اعرابها. والصحيح يحار أو يتحير أمّا يحتار فهي لهجة عامية.

ورد (ص١٠) قوله: ولا نحيد عن الحقيقة إن قلنا. كان أفضل أن يقول اذا قلنا بدل إن قلنا، لأن الموقع موقع يقين لا شك.

ورد (ص١٠) قوله: والفضل في الاهتداء الى هذه الطريقة لأصحابها. والصحيح أن يقول: والفضل في الاهتداء الى هذه الطريقة يعود الى أصحابها أو ينسب الى أصحابها.

ورد (ص١٠) قوله: حتى بلغت الشواهد القرآنية ما يقرب من ستماية. والصحيح أن يقول ستمائة بالهمزة لا بالياء. أمّا الألف فتكتب ولا تلفظ: والذي أثبتهُ المؤلّف لهجة عامية ليس لها مكان في الكلام الفصيح.

ورد (ص١١) قوله: إن تعذرت الاحالة الى كتاب لغوي. والصحيح الاحالة على كتاب.

ورد (ص١١) قوله: المعجم الألف بائي. والصحيح أن يقول المعجم الألفبائي بتركيب الكلمتين في كلمة واحدة وبناء الجزء الأول على الفتح.

ورد (ص١٤) قوله: تكون الهمزة أول الفعل. والصحيح أن يقول في أول الفعل لأنّ أول لا تصلح لأن تكون ظرفاً مكانياً.

ورد (ص١٤) قوله: سواء أكانت حروفه أصلية أو واحد منها زائداً. وهذا تركيب مضطرب صحته: سواء أكانت حروفه أصلية أم كان واحد منها زائداً.

ورد (ص٢٢) قوله: مبني على ما يرفع به وهي الألف. والصحيح وهو الألف لأنّ الضمير يعود في الأصل الى ما قبله لا الى ما بعده الاسم الموصول الذي يعود اليه الضمير المنفصل هذا مذكر بدليل عودة الضمير

المتصل (به) اليه. واذا كان عاد اليه الضمير الأول مذكراً فكيف يعود اليه الضمير الثاني مؤنثاً؟

ورد (ص٢٨) قوله: أمّا إن كان ثانيه حرف علّة وجب بقاء الحرف. ووجه الخطأ في هذه الجملة أنّ المؤلف جعل الجواب لحرف الشرط (إن) فجرّده من الفاء التي هي واجبة الدخول على جواب (أمّا) الشرطية. ومن المعروف أنه اذا اجتمع شرطان أو شرط وقسم أو قسم وشرط كان الجواب للسابق منهما. هذا اذا اعتمدنا على قواعد النحو. فإذا احتكمنا الى قواعد الذوق السليم والملكة الصحيحة تبيّن لنا أنّ اهمال الفاء في هذا الموضوع كريه غير مستساغ. ولأنّه لا يجوز دخول الفاء على الفعل الماضي في جواب (أمّا) الشرطية، يصبح من الواجب اجراء تغيير على الفعل الماضي فنقول: أمّا إن كان ثانيه حرف علّة فيجب بقاء الحرف أو فالواجب بقاء الحرف أو غير ذلك ممّا يجعل الصياغة سليمة متسقة.

ورد (ص٢٩) قوله في حديثه عن الأجدل: وهي لفظة ليست صفة. ويبدو من نسق الكلام أنه يقصد انها لفظة لا تحمل مدلول الصفة. فصاغ الجملة بصورة يفهم منها أنه يريد أن يثبت أنها لفظة وينفي أنها صفة. مع العلم أنه ليس ثمة تناف أو تضاد بين اللفظة والصفة حتى يصبح من الممكن نفي احداهما واثبات الأخرى. إنّ الذي يقابل الصفة في هذا الموضع هو الاسم ولذلك كان الأجدر به أن يقول: وهي اسم لا صفة.

ورد (ص٣٢) قوله: لئلاّ يحدث التعارض بين الابتداء الدال عليه فعل الشروع وبين الاستقبال. ومن المعروف أنّ (بين) لا تتكرر في فصيح الكلام اذا كانت مضافة الى اسم ظاهر. أمّا في غير فصيح الكلام فكل شيء

يجوز. .

ورد (ص٣٤) قوله: يعوّض عنها تنوين. والصحيح أن يقول: يعوّض عنها بتنوين.

ورد (ص٤٨) قولـه: لقد حزتُ على الشجاعة. فعدّى حاز بحرف الجر (على). والصحيح أنها تتعدى مباشرة فنقول حزتُ الشجاعة.

ورد (ص٦٢) في حديثه عن جملة (سامحه الله) قوله: لأنها خبرية لفـظاً دون معنىً. والصحيح أن يقول لأنها خبرية لفظاً لا معنى. هذا ما تقتضيه قوانين الفصاحة وغير ذلك رطانة.

ورد (ص١٢٥) قوله في مخاطبة الاثنين (تعالا) والصحيح أن يقول (تعاليا) لأنّ الفعل الماضي تعالى والمضارع يتعالى والأمر للمفرد المذكر تعالَ بالبناء على حذف حرف العلة لأنه ناقص. فإذا أسند الفعل الى الف الاثنين عادت الالف المحـذوفـة إلى أصلها الذي هو الياء لتعذّر اجتماع ألفين في مكان واحد هما ألف العلة وألف الاثنين. وانما قلنا إن أصل الألف هو الياء لأننا نتحدث عن أصلها القريب إذ إنّ أصلها البعيد هو الواو لأنها من علا يعلو. ومن المعروف أنّ الواو قلّما تبقى على حالها اذا وقعت رابعة فصاعدا، فإنها تقلبُ ياء.

ورد (ص١٣٤) قوله: أمّا إن فتحت الهمزة اعربت لا الخ. . . فقد جرّد خبر (أمّا) من الفاء، كما أشرنا في موضع سابق لأنّ المؤلف يكرر هذا الخطأ. ولا يصحُّ في أية حال من الأحوال تجريد جواب (أما) الشرطيّة من الفـاء إلّا اذا حذفت جملة الجـواب كلّها كما في قوله تعالى: فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم.

وقد يطول الحديث ويمتدُّ مجال الكلام لو رحنا نتتبع هفوات المؤلف في اسلوبه فلننتقل الى القسم الثاني من التعليق.

القسم الثاني ـ ضَبْطُ الشواهد

وقعت أخطاء في عدد قليل من الشواهد الشعرية نبيِّنُها على الوجه التالي:

الشاهد رقم ٢ وهو:

فوالله ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ

أورده المؤلف خطأ على الوجه التالي:

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبعٍ رَمَيْتُ الجمر أم بثمانِ

فجعل الفعل (رمى) مسنداً الى ضمير المتكلم وهو في الحقيقة مسند الى ضمير النسوة.

الشاهد رقم ٦٨ وهو:

انيخت فألفت بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بغافها

أورده المؤلف برفع (قليل) والصحيح جرّها لأنها من قبيل النعت السببي فهي نعت سببي لبلدةٍ الثانية. وكان يجب أن تكون مؤنثة لأنّ النعت السببي يتبع في تذكيره وتأنيثه ما بعده. لكنها جاءت مذكرة حملاً على الفعل لأنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه اذا كان الفاعل جمع تكسير. ومن المعروف أنه يشترط في الاسم المشتق حتى يرفع فاعلاً أن يعتمد على شيء قبله يتقوى به. وقد اعتمد هنا على موصوف. وهذا بخلاف ما لو رفعنا (قليل) فهي في هذه الحالة تصطدم بالمحظورات التالية:

أولاً: اذا اعربناها مبتدأ امتنع ذلك بأنه لا يجوز في مذهب البصريين

الابتداء بالنكرة دون الاعتضاد بمسوّغ.

ثانياً: اذا اعربناها خبراً مقدماً اختل مبدأ التوافق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث.

ثالثاً: اذا اعربنا (أصوات) فاعلاً سد مسد الخبر امتنع ذلك بأنّ المبتدأ النكرة كما أسلفنا يجب أن يعتمد على نفي أو استفهام. وهذا ما لم يتوفر في النص.

الشاهد رقم ٩٧ وهو:

لولا توقُّعُ معتـرٍ فأرضيهُ ما كنتُ أوثرُ إتراباً على تَرَب

وردت الراء في كلمة (تِرْب) مسكنة والصحيح فتحُها إذ إنَّ التَرَب بفتح التاء والراء هو الفقر والإتراب هو الغنى أو الاستغناء. ولا وجه لكسرِ تائِها وتسكين رائها كما ضبطها المؤلف لأن (التِرْب) بكسر التاء وتسكين الراء هو اللدة أي المساوي في العمر ولا معنى له في البيت.

الشاهد رقم ١٣١ وهو:

غيرُ منفكٍ أسيرَ هوى كلُّ دانٍ ليسَ يَعتبرُ

أثبته المؤلف برفع (أسير) وببناء (يَعتبر) للمجهول. والصحيح نصب (أسير) لأنها خبر غير منفك مقدم أما اسمها فهو (كلُّ) المتأخر. أمّا (يعتبر) فهي بالبناء للمعلوم بمعنى يتعظ وينظر في عواقب الأمور. ولا مجال لبنائها للمجهول. ولم أعثر لهذا البيت في كتب النحو ومصادره على تفسير أو تخريج ويبدو أنّ فيه خللاً في المعنى، لأنَّ الواني لا يكون أسير هوى بل المستعجل هو الذي يكون أسير هواه. ويبدو أن البيت من صنع النحاة، كأنهم لفقوه للتدليل على أن النفي كما يجيء حرفاً أو فعلاً يجيء اسماً.

الشاهد رقم ١٨٠ وهو:

ثمَّ تفـري الَّـلجم من تعـدائهـا فهي من تحتُ مشيحـات الحُـزُم

أثبتـه المؤلف بفتح اللام في كلمة (اللجم). والصحيح ضم اللام لأنها جمع لجام وقد تكونُ خطأ طباعيّاً. ومهما يكن فالمهم هو كشفُ الخطأ لا تجريم مقترفة.

الشاهد رقم ١٩٢ وهو:

وقـد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشـارب السكـر

وردت (فـأنهض) منصـوبـة. ولا وجـه لنصبهـا فهي معـطوفة على (يثقلني) المجرّدة من الناصب والجازم. واذا اعتبرنا الفاء استئنافية كانت (أنهض) مرفوعة أيضاً.

الشاهد ٢٠٠ وهو:

قد زادَه كلفـاً بالحبِّ إذ منعت وحَبُّ شيء الى الانسـان ما منعا

والاعتراض هنا على (إذ) فقد اثبته المؤلف بها. ونسق الكلام يقتضي أن تقوم (أن) مقام (إذ) لأننا بحاجة الى فاعل للفعل (زاد) ولا يمكن أن يكون هذا الفاعل إلا المصدر المؤول من أن وما بعدها. هذا من ناحية القياس أمّا من ناحية الرواية والسَّماع فقد وجدتُ في كتاب «المرجع في اللغة العربية» للشيخ علي رضا بهذا الخصوص ما يلي: قال الشاعر:

منعتَ شيئـاً فاكثـرتَ الـولـوعَ به وحبُّ شيء الى الانسـان ما مُنِعـا

وأضاف المؤلف قوله: ويُروى:

وزادنـي كلفـاً بالـحبِّ أن منعت وحبُّ شيء الى الانسـان ما منعـا

وهذه الرواية هي الرواية التي أعرفها. امّا إحالة المؤلف على كتاب

العقد الفريد فهي لا تعني شيئاً أمام توفّر القياس والسماع وتعاضد النقل والنقل.

الشاهد رقم ٢١٣ وهو :

قد كنتُ أمجـد أبا عمـرٍو أخـا ثقـةٍ حتى ألمت بنـا يومـاً ملمّـاتُ

أوردَهُ المؤلفُ منقوصاً حرف التحقيق (قد) من أوله مّما سبب حدوث اختلال في وزنه. والصحيح اثبات (قد) لتوكيد المعنى وإقامة الوزن.

الشاهد رقم ٢٢٣ وهو:

ومـا كنتُ أدري قبـل غزة ما البُكـا ولا موجعـات القلب حتى تولتِ

اثبتَ المؤلف كلمـة البكـا بالألف المقصـورة هكـذا (البكى) ومن المعروف أنَّ الكلمة في الأصل ممدودة وأن الشاعر قصرها للضرورة. فلا وجه إذن لكتابتها بالألف المقصورة اللّهم إلّا اذا أخذنا برأي الكوفيين الذين يجيزون كتابة الألف. في الأسماء المقصورة المضمومة الأول أو المكسورة الأول على صورة الياء حتى لو كان أصلها واواً. غير أنّ القاعدة التي يجدر بنا الاعتماد عليها في هذه المسألة هي ما ذكره الشيخ الغلاييني في جامع الـدروس العـربية بصـدد ما نحن فيه قال: ومـا كان من ذلـك ممـدوداً فقصرته... فلا يكتب بالياء بل يكتب بالألف. ولا شك أن (البكاء) هو مّما كان ممدوداً فقُصِرَ فلماذا كتابة ألفه على صورة الياء؟

الشاهد رقم ٢٢٧ وهو: بلال خير الناس وابن الأخير.

اثبت هذا الشاهد في الكتاب على أنه بيت شعر تام في حين هو شطر بيت لا بيت تام. وقد حاولت أن اعرف شطره الثاني فلم استطع. ومهما يكن فلا بدَّ أن يكتب كما تكتبُ أنصافُ الأبيات.

الشاهد رقم ٢٣١ وهو:

دعتني أخــاهــا أم عمــرو ولم أكن أخــاهــا ولم أرضَــعْ لهـا بلبـانِ

أثبت المؤلف كلمة (لبان) بفتح اللام وإنما هي بكسر اللام فاللِّبان بفتح اللام هو المصدر أمّا اللبان بكسر اللام فهو حليب الرضاع. وهذا ما يناسب معنى البيت.

الشاهد رقم ٢٦٠ وهو:

ومــا زلت من ليلى لدن أن عرفتُهــا لكــالهـائمِ المُقصى بكـل مُرادِ

أثبته المؤلف بحذف (أن) الواقعة بعد لدن. ولا شك أن حذف (أن) يجعل البيت مختلاً من ناحية الوزن. فالصحيح اثباتها.

الشاهد رقم ٢٧٧ وهو:

لشــتــانَ ما بينــي وبـينَــك إنـنـي على كل حال أستـقـيم وتــظَلعُ

أثبت المؤلف (لشَتان) مجردة من اللام. وتجريدها من اللام يجعل الوزن مختلاً فالصحيح اثباتها.

الشاهد رقم ٣٠٢ وهو:

أبــى اللهُ إلاّ أنَّ سرحــة مالــكٍ على كل أفــنــان الــعِـضــاهِ تروق

أثبت المؤلف كلمة العضاة في البيت وعلى هائها نقطتان كأنها تاء. وهي في الحقيقة هاء لأن العضاه في اللغة شجر له شوك فلا مسوّغ لجعل الهاء تاءً. أمّا مفرده فهو عضاهة فهو من قبيلِ ما يطلق عليه شبه الجمع.

الشاهد رقم ٣١٩ وهو:

لذ بقــيسٍ حين يأبــى غيرَه تلفِــهِ بحــراً مفــيضــاً خيرَه

أورده بنصب (غيرَه) و(خيرَه) نقلاً عن ابن هشام في المغني. وقال: وبعضُ النحاة يُجيزُ بناءَها (يقصِدُ غير) على الفتح اذا اضيفت الى مبني. أقولُ نقلَ المؤلف هذه القاعدة عن ابن هشام دون أدنى تأملٍ أو تفكير. ولو فكّر ملياً في الموضوع لما قبلها على علاّتها، لأنّ هذه القاعدة تتضمن المطاعن التالية:

أولاً ـ قال ابن هشام تعليقاً على هذا البيت: وذلك في البيت الأول أقوى. وهو يقصدُ البيت التالي:

لم يمنَع الشَّربَ منها غيرَ أن نطقت حمامةٌ في غصون ذات أو قالِ

ثانياً: إنّ ما يجعلُ البناء في هذا البيت أقوى أنّ (غير) فيه اضيفت الى مصدر مؤول. ومن المعروف أنّ بعض الأسماء كالظروف مثلاً تبنى على الفتح بناءاً عارضا اذا اضيفت الى جمل اسمية أو فعلية أو الى مصادر مؤولة. ومن الظروف المضافة الى الجمل قوله تعالى: «هذا يوم ينفعُ الصادقين صدقُهم». وكذلك قول الشاعر: على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا.

ثالثاً: قال شارح المغني الشيخ محمد الأمير تعليقاً على كلام ابن هشام: إن كانَ المضاف اليه مبنياً تقوى البناء بعض تقوي. وبعضُ التقوّي يعنيّ الضعف فهو لا يصنع من الخطأ قاعدة.

رابعاً: قال شارح المغني في نسبة هذا البيت: قال السيوطي لم يسم قائله. ومن المعروف أنّه ـ كما ذكر الاستاذ الافغاني ـ لا يحتجُّ بكلام مجهول القائل، وبخاصة اذا امكن تخريج هذا الكلام تخريجاً يتسق مع قواعد النحو، كما سنبيّن بعد قليل.

خامساً: حينَ عَرَضَ ابنُ هشامٍ القاعدة السابقة احتجّ بالبيت الذي

اضيفت فيه (غير) الى مصدر مؤول قبل البيت الذي اضيفت فيه الى ضمير اعتقاداً منه أنّ الأول يحقق القاعدة ويثبتها اكثر من الثاني. فجاء المؤلف وعكس الامر اذ قدّم الثاني وأخّر الأول مخالفاً بذلك ابن هشام.

علاوة على كل ما سبقَ، نؤكد أنّ ابن هشام نفسه أخطأ حينما استخلص قاعدة نحوية من بيت لم يعرف قائله. فإنّه من الممكن تخريج هذا البيت تخريجاً يتسقُ مع قواعد النحو فنسوقُ البيت أولاً على الوجه التالي:

لذا بقيسٍ حين يأبى غيرهُ تلفِهِ بحراً مفيضاً خيرُه

برفع (غيرُه) و (خيرُه) على أن تكون (غير) مرفوعة على أنها فاعل (يأبى) وأن تكون (خير) مرفوعة على انها فاعل لاسم الفاعل (مفيضاً). والذي يجعل هذا التخريج مقبولاً ورود فاضَ وأفاض في اللغة بمعنى واحد. قال صاحب المصباح المنير فاض السيل يفيض فيضاً كثر وسالَ من شفة الوادي وأفاض بالألف لغة. فليس من شرط دخول الهمزة على (فاض) أن تجعله متعدياً بل قد يكون لازماً ويكون متعدياً.

الشاهد رقم ٤٤١ وهو:

وما حرمتكِ حتى قلت معلنةً لا ناقة لي في هذا ولا جَمَلُ

أثبت المؤلف البيت على الوجه التالي:

وما حجرتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقة لي فيها ولا جَمَلُ

والعجيب أنه يحيل على كتاب سيبويه ج٢ ص٢٩٥، وبالعودة الى هذا المصدر تبين أن البيت ثبت بالصورة التي نقلناها في أعلاه، وأنّ الاحالة ليست صحيحة.

الشاهد رقم ٤٤٦ وهو:

كأنّ دثـاراً حلّقتْ بلبـونـهِ عقـابُ تنـوفى لاعقابُ الـقـواعِـلِ

أثبت المؤلف كلمة (تنوفى) بنقطتين على الياء. والصحيح أنها بألف مقصورة لا بياء. وقد تكون خطأ مطبعيا. وسواء عندنا أن يكون الخطأ من المؤلف أو من المطبعة فليسَ القصد هو الادانة بل اظهار الخطأ والتنبيه عليه مهما كان سببه وعلته. إنّ النقد هو كشف وتوجيه لا اتهام وتجريم.

الشاهد رقم ٤٦٦ وهو:

تنـتـهض الـرعـدة في ظُهْـيري من لدن الـظهـير الى الـعُـصَـيْـرِ

البيت بصـورتـه الحالية مختل الوزن. وليس شرح ابن عقيل الذي أحال عليه المؤلف بين يدي الآن حتى اتمكن من معرفة الرواية الصحيحة للبيت. ولكنه لا يخرج عن ان يكون على احدى الصورتين التاليتين:

الأولى:

تنـتـهض الـرعـدة في في ظُهـيري من لدن الـظُهـر الـى العُصَيّرِ

الثانية:

تنـتـهِضُ الـرعـدة في ظُهـيْـري من لدن الـظهـير للعُـصَـيْـرِ

الشاهد رقم ٥٢٦ وهو:

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقالِ.

سَقَط من البيت كلمة (له) فجاء مختلّ الوزن.

الشاهد رقم ٥٣٩ وهو:

ورجّ الـفـتـى للخـيـرِ ما إن رأيتـه على السنّ خيراً لا يزال يَزيدُ

ورد هذا الشاهد وقد سقطت منه كلمة (للخير) فجاء مختل الوزن.

الشاهد رقم ٦٦٥ وهو:

يا ابـتـا لا تزل عنـدنـا فإنـا نخـاف بأن تخـتـرم

والبيت بهذا الشكل محزوم اي حذف منه أول الوتد المجموع بحيث انتقلت (فعولن) فيه الى (عولن) وكان من الممكن أن يصحح كما يلي :

أيا أبـتـا لا تزل عنـدنـا فإنـا نخـاف بأن تخـتـرم

اي بوضع (أيا) بدل (يا)

وقد رجعت الى ديوان الأعشى طبعة المكتبة الثقافية التي يظن أنها مأخوذة عن طبعة دار صادر فوجدت البيت كما يلي :

ويا أبـتـا لا تزل عنـدنـا فإنـا نخـاف بأن تخـتـرمْ

القسم الثالث: ويدور حول عدد من المسائل النحوية والاعرابية التي أخطأ فيها المؤلف وجه الصواب. ولقد طالَ بنا السّيرُ وأضنانا السُّرى قبلَ أن نصل الى هذا القسم. فلا بدَّ لنا إذن من أن نلجأ الى الايجاز والاختصار اذ لو أرخينا للقلم العنان لامتدَّ بنا المدى وطال بنا المجال وخرجنا عما يمكن أن تتحمّلهُ مجلة فالأخطاء كثيرة ومجال الكلام متّسع. ولكننا سنكتفي بما لا غنى عنه إن شاء الله.

ورد (ص٢٥) قوله في الحديث عن (ابتع): ولا بدَّ أن يسبقها الفاظ التوكيد الاربعة كل أجمع اكتع أبصع فنقول جاء الطلاب كلّهم أجمعون اكتعون ابصعون ابتعون. وجاءت القبيلة كلّها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء. ويتبادر الى الذهن سؤالان:

الأول: من أينَ جاءَ صاحبنا بهذه القاعدة العجيبة الغريبة؟

الثاني: هل ورد في الكلام العربي شعره ونثره شيء من هذا القبيل؟

وإني أؤكد له أني بعدَ خبرة اكثر من ثلاثين عاماً في معاناة الكلام العربي لم تعثر عيني على شيء من مثله. فلماذا هذا الاغراب والتزيد بما لا قيمة له في النحو ولا موقع في الكلام؛

ورد (ص٢٨) في حديثه عن (أتاح) قوله: فعل ماضٍ ينصب مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وإلى الاخر باللام نحو: أتاحَ الله لي ظروفاً حسنة. ولنا على هذا الكلام اعتراضان:

الأول ـ ليست (أتاحَ) من أفعال القلوب ولا أفعال التحويل ولا الأفعال المتعدية التي تنصب مفعولين ليس اصلها مبتدأ وخبراً مثل أعطى ومنح وسأل. فهي اذن من جملة الأفعال التي تتعدّى الى مفعول واحد وتتعدّى الى ما بعدَه بحرف الجر. وهذا النمط من الأفعال علاقته باللغة أوثق من علاقته بالنحو. ولو رحنا نتتبع أمثال هذا الفعل لضاق بنا المجال وكنّا بحاجة الى معجم، وهذا يعني أن لا داعي للتطرق الى مثل هذا النوع من الأفعال في كتابة معاجم النحو ومراجعه.

الثاني ـ إن المجرور بالحرف ليس مفعولاً. وإنّ الأفعال التي تتعدّى بحرف الجر لا تسمّى متعدية. ولا يطلق النحاة اسم الأفعال المتعدية الى مفعولين إلّا على الأفعال التي تتعدّى الى مفعولين حقاً سواء كان أصل هذين المفعولين مبتدأ وخبراً أو لم يكن أصلها مبتدأ وخبراً. أمّا الأفعال التي يعقبها مفعول به ثم جار ومجرور فلا تسمّى أفعالاً متعدية الى مفعولين بل الى مفعول واحد. والدليل على ذلك انّ ابن هشام قد عدّ من ضمن الامور التي لا يكون معها الفعل إلّا

قاصراً أن يُضمَّنَ الفعل المتعدّى معنىٰ فعل قاصر. وضرب على ذلك من الأمثلة قوله تعالىٰ: ولا تعدُ عيناك عنهم، وقوله: فليحذر الـذين يخالفون عن أمره وقوله: أذاعوا به وقوله: وأصلحْ لي في ذريتي الـخ . . . فهـذه الأفعـال (تعـدو) و(يخـالفـون) و(أذاعوا) و(أصلحْ) متعدية في الأصل ولكنّها ضمنت كما يقول ابن هشام معنىٰ تنبـو ويخـرجـون، وتحدثوا، وبارك فاستخدمت استخدام الأفعال القاصرة على الرغم من أنها كلّها في الآيات متبعة بجار ومجرور. فإذا كان الفعل المتعدي الذي يتبعه جار ومجرور في رأي ابن هشام قاصراً اي لازماً فكيف الفعل القاصر في الأصل؟

ورد (ص٢٨) في حديثـه عن (اثنـان) قولـه: وهي ليست بحاجة الى تمييز كبقية الاعداد. وكان الصحيح أن يقول: وهي ليست بحاجة الى معدود لأنّ التمييز لا ينبغي أن يطلق إلّا على ما كان منصوباً منها إذ إنَّ من المعدودات ما يجيء منصوباً ومنها ما يجيء مجروراً. ومن المعروف أنَّ التمييز حكمه النصب وأنّ ما يحمل معنىٰ التمييز وهو مجرور لا يسمّى تمييزاً. فلو أطلقنا على المعدود المجرور اسم التمييز لكنّا قد زدنا المجرورات واحداً هو التمييز. ونحن نعلم أنّ الاسم لا يجرُّ الى في موضعين: المجرور بالحرف والمجرور بالاضافة، فمن اين جاء هؤلاء بمجرور ثالث هو التمييز؟ ثم متى كان يجوز أن يكون للوظيفة الواحدة حكمان نصب وجر؛ كفى عبثاً ايّها العابثون؟

وَرَد (ص٣٠) في حديثـه عن (أجمـع) قولـه: لا تستعمل

مضافة ولا متصلة بضمير يربطها بالمؤكد. وبعد قليل يعارض نفسه فيجيء بها مضافة الى ضمير فيقول: جاءَ القوم بأجمعهم. فقد اضافها الى ضمير هنا، وهو استعمال فصيح لا غبار عليه، فكيف يزعم أنها لا تضاف الى اسم أو ضمير. إنها حقا لا تضافُ الى اسم ولكنها تضاف الى ضمير.

ورد في الصفحة نفسها في اعراب بأجمعهم قوله: واعراب ما جاء منها في مثل ذلك بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وهذا التعبير غير مقبول للأسباب التالية:

١ ـ كان ينبغي أن يقول ويعرب ما جاء منها . . . بدل واعراب لأن الكلام بهذه الصيغة ناقص.

٢ ـ ليسَ ثمة صراع بين حركة الحرف الأصيل وحركة الحرف الزائد حتى تمنع احداهما الاخرى. ولو حصل هذا الصراع لكانت الغلبة لحركة الحرف الاصيل.

٣ ـ ليس الموضع موضع تقدير حتى يمتنع ظهور شيء بسبب التعذر أو الثقل او اشتغال المحل بحركة المناسبة.

٤ ـ ربّما ورد شيء من هذا القبيل في كتب النحو، ولكن ليس كل ما ورد في كتب النحو صحيحاً، فالنحاة منهم الحذّاق ومنهم المغفلون.

ولذلك كلّه كان الاعراب الصحيح في مثل هذه الحال أن نقول: مجرور لفظاً مرفوع محلاً لا اكثر ولا اقل. وهذا الخطأ يتكرر في مواضع متعددة فلا ضرورة للعودة اليه بالتنبيه والتصحيح.

ورد (ص٣٢) قوله: أمّا أُخَر جمع أخرى أنثى آخِر بكسر الخاء بمعنى الأخير

فهي مصروفة. وهذا كلام خاطىء لا مسوّغ لايراده. إن أخرى لا تكون إلا مؤنث أُخر على وزن أفعلَ. أمّا آخِر على وزن فاعل فمؤنثه آخِرة. ولذلك لم يكن لهذا الكلام كله اي معنىٰ.

ورد (ص٣٣) قولـه: ومن خصائص (اخلولق) أنه فعل يأتي ناقصاً كالمثال المتقدم، وتاماً، شرط أن يليه أن والفعل المضارع، وأن يكون خالياً من الضمير وألا يلي الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر يصح أن يكون مرفوع (اخلولق) نحو اخلولق أن يهدأ.

ولم يصب المؤلف الهـدف لا في شرحه ولا في مثاله. فالفعل في المثال المذكور ـ اخلولق أن يهدأ ـ ليس خالياً من الضمير بل لا يمكن أن يكون خالياً من الضمير، فليس ثمة فعل خال من الضمير إلا اذا كان فاعله اسماً ظاهراً، وإذ لم يكن الفاعل هنا اسماً ظاهراً فلا بدّ أن يكون الفاعل ضميرا مستتراً. وهذا يخل بالقاعدة التي قررها المؤلف، والصحيح أنَّ هذا الفعل يمكن أن يعتبر تامّاً اذا وليه فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وبعده فاعله الظاهر. نحو اخلولق أن يهدأ الموج. على أن يكون الموج فاعل يهدأ والمصدر المؤول فاعل اخلولق. كما يجوز أن يكون (الموج) اسم اخلولق والمصدر المؤول في محل نصب خبراً مقدماً لها. وينطبق هذا الكلام على ما ذكره بخصوص (أوشك) ص٩٦.

ورد (ص٣٧) في التمثيل على اذا الفجائية قوله: تأخرت في السهر فلمـا استيقظت فاذا الشمس. هذا مثال خاطىء على اذا الفجائية. وكان يكفي أن يقول: استيقظت فإذا الشمس لأنّ اذا الواقعة في جواب الشرط غير اذا الفجائية. ويمكن أن تصاغ الجملة على الوجه التالي: تأخرت في السهر

واستيقظت فإذا الشمس. ولكن الجمع بين لما الحينية واذا الفجائية لا يتفق في هذه الجملة.

ورد (ص٤١) في حديثه عن أشياء قوله: ليست على وزن أفعال وإنما أصلها شيئاء على وزن فعلاء. وهذا الكلام خطأ من وجهين:

أحدهما ـ ان أشياء كما يزعم البصريون على وزن لفعاء لا على وزن فعلاء.

الآخر ـ أنّ الزعم بأنَّ أشياء على وزن لفعاء هو من قبيل الشعوذة والخرافات.

انها على وزن أفعال دون شك كما قال الكوفيون. والسبب الصحيح في منعها من الصرف هو السماع عن العرب كما رأى المؤلف نفسه.

ورد (ص٤٤) في حديثه عن (أغرم) قوله: الاسم المرفوع بعدها يعرب فاعلاً وليس نائب فاعل ويبدو أنّ المؤلف أخذ عن واحد وترك كثيرين. إنّ الاسم الواقع بعد الفعل المبني للمجهول لا يمكن أن يكون إلّا نائب فاعل. وليس من المقبول الزعم بأنَّ الفعل المبني للمجهول يليه فاعل مهما كان معناه حتى لو كان قائل ذلك سيبويه. أما قوله بأنَّ شبه الجملة تكون في محل رفع نائب فاعل فشيء عجيب لأنّ نائب الفاعل هنا هو الضمير المستتر لا شبه الجملة والتقدير اغرم هو بالشيء. والمثال الصحيح على مجيء نائب الفاعل شبه جملة قولنا: زيدُ طُمِعَ فيه. فالجار والمجرور هنا في محل رفع نائب فاعل. واعترافه بأنَّ هذه الأفعال المبنية للمجهول اذا تبعها جار ومجرور تكون شبه الجملة نائب فاعل لأنَّ الفاعل لا يكون شبه جملة، هذا الاعتراف المنقول عن النحاة طبعاً هو بذاته برهان على أنَّ

الاسم الذي يعقب هذه الأفعال هو أيضاً نائب فاعل فلا يصح في فعل واحد أن يكون الاسم الذي يليه تارة فاعلاً وطوراً نائب فاعل او بالأحرى لا يصح أن يأخذ الفعل الواحد مرة فاعلاً ومرة نائب فاعل. إنّ هذه النقطة بعينها هي التي تبيّن خطأ هذه المسألة وتكشف عوارها. ويلحق بأغرم كل الأفعال المبنية للمجهول التي أوردها المؤلف وأجرى عليها نفس الحكم، فلا ضرورة للعودة اليها مرة أخرى.

أورد في التمثيل على الاستثناء المنقطع (ص٥٤): قوله: اكلتُ السَمَكَ إلا عصفوراً.

فهل هذا مثال معقول؛ وإلاّ فما علاقة السمك بالعصفور؟ إن الاستثناء المنقطع يحصل حينما يكون ثمة صلة بين المستثنى والمستثنى منه، مثل قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيس الا اليعافير وإلاّ العيش

وقد أشار المؤلف إلى هذه الصلة (ص٥٦)، وأنكر على أساس هذه العلاقة أن يقال: صهلت الخيل الا الابل. والسؤال الذي نرجو من المؤلف أن يجيبنا عليه هو: لماذا جاز عندَه: اكلت السمكَ إلا العصافير ولم يجز: صهلت الخيل إلا الابل؟

هذا قليل من كثير مما يمكن أن يخوض فيه ناقد كتاب «المعجم الوافي في النحو العربي» للدكتور علي توفيق الحمد وزميله. غير أن المجال لا يتسع فلنثنِ عنان القلم راجين أن يوفقنا الله الى الصواب ويسدد خطانا على درب النقد اللغوي الصحيح.

د. جميل علوش